رؤية منظمات من المجتمع المدني السوري حول العقوبات المفروضة على سوريا

الأربعاء ٨ نيسان ٢٠٢٠

خلفية:

تعتبر قضية العقوبات المفروضة على سوريا، كالعقوبات الأمريكية والأوروبية، من أكثر القضايا الجدلية على الساحة السورية في الوقت الحالي، وخاصة بين منظمات المجتمع المدني السوري. فمنذ أن تم فرضها في عام ٢٠١١ وحتى الآن لم يكن هنالك سوى محاولات قليلة لتحديد مدى فعالية هذه العقوبات في تحقيق الأهداف المرجوة منها وقياس مدى تأثيرها على الحياة اليومية للسوريين، مما جعل من الصعب التمييز بين ما هو حقيقي وبين ما هو مختلق من قبل السلطات السورية في ظل الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها السوريون. علاوة على ذلك، فإن موضوع العقوبات هو موضوع معقد وله عدة جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إنسانية وقانونية ولا بد من أخذ كل هذه الجوانب في عين الاعتبار عند اتخاذ أي موقف من العقوبات من قبل المجتمع المدني السوري.

إضافة إلى أنه كثيراً ما يتم الخلط بين العقوبات القطاعية والعقوبات التي تستهدف أفراد وكيانات معينة. فالعقوبات القطاعية هي عقوبات تستهدف قطاعات اقتصادية معينة وتهدف بشكل أساسي إلى حرمان السلطات السورية من مواردها المالية ومن أي مساعدة تقنية قد تساعدها على الاستمرار في قمع الشعب السوري، ويشمل هذا النوع على سبيل المثال، قيود على استيراد النفط والمشتقات النفطية السورية، قيود على توريد المعدات أو التكنولوجيا أو البرمجيات التي يمكن استخدامها لمراقبة أو اعتراض الإنترنت أو الاتصالات الهاتفية، القيود على المعدات والتكنولوجيا الخاصة بقطاع النفط والغاز والقيود المالية والمصرفية. أما العقوبات الفردية، فإنها تستهدف أفراد وكيانات معينين لارتباطهم بالسلطات السورية وجرائمها ولاعتبارهم مسؤولين عن قمع السكان المدنيين، حيث يخضع الأشخاص المستهدفين بموجب هذا النوع إلى تجميد الأصول وحظر إتاحة الأموال لهم وإلى حظر سفر.

في ظل هذا الغموض والتعقيد الذي يحيط بموضوع العقوبات كان من الطبيعي أن تتزايد الأصوات التي تلقي باللوم على العقوبات كسبب رئيسي للأزمة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها الشعب السوري وذلك بحجة أنها تمنع استيراد العديد من المواد الضرورية والأساسية التي يحتاجها السوريون في حياتهم اليومية كالأدوية والمعدات الطبية والمشتقات النفطية وتعرقل وصول أموال المساعدات الإنسانية إلى سوريا.

لذلك وانطلاقاً من الانتماء لسوريا وللسوريين وإيماناً منا بأن الهدف الأساسي من عملنا كمجتمع مدني سوري هو ضمان احترام وصون حقوق الإنسان لكل السوريين، ونظراً لتزايد النقاش مؤخراً حول موضوع العقوبات المفروضة على السلطات السورية وانقسام الآراء بين مؤيد لهذه العقوبات وبين مطالب برفعها فإننا نجد أنفسنا معنيين باتخاذ موقف واضح تجاه العقوبات، يستند إلى ضرورة دراسة هذه العقوبات بشكل دوري ومستمر وموضوعي، بهدف وضع محددات ومبادئ أساسية لتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها ولضمان أنها تصب في مصلحة العدالة للسوريين وفي نفس الوقت لا تساهم في انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في سوريا. إن هذه الورقة تبين موقف بعض منظمات المجتمع المدني السوري من العقوبات المفروضة على السلطات السورية وعلى الأشخاص والكيانات المرتبطين بها والمتورطين في انتهاكات حقوق إنسان وجرائم دولية[1] في سوريا. سوف يكون هنالك أوراق أخرى توضح موقفنا كمنظمات سورية من فرض عقوبات على الجهات الأخرى المتورطة في ارتكاب انتهاك حقوق إنسان وجرائم دولية في سوريا، من غير السلطات السورية والأشخاص والكيانات المرتبطين بها.

[1] جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية و جريمة الإبادة الجماعية

أولا، إن موقفنا تجاه العقوبات هو:

1- إن العقوبات هي وسيلة فعالة لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في سوريا في ظل تباطؤ آليات المحاسبة الأخرى في الوقت الحالي، ولكنها بالتأكيد ليست بديلاً عن المحاكمات العادلة لجميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في سوريا.

2- إن العقوبات أداة مهمة للضغط على السلطات السورية وحلفائها ورجال الأعمال المرتبطين بها من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في سورية، ولكنها ليست هدف بحد ذاتها. لذلك فإنه يجب التأكيد على أن يكون الهدف من هذه العقوبات هو العدالة الانتقالية والسعي نحو الانتقال الديمقراطي الفعلي والحقيقي الذي يؤسس لسلام مستدام.

3- لا شك أن للعقوبات، وخاصة العقوبات القطاعية، أضرار جانبية على المدنيين في سوريا ولكن القول بأن هذه العقوبات هي سبب الأزمة الاقتصادية والإنسانية في سوريا هو كلام غير دقيق يتم الترويج له بشكل أساسي من قبل السلطات السورية و حلفائها كروسيا و الصين و غيرهم. ولذلك لا بد من التأكيد على أن السبب الأول والرئيسي للأزمة الإنسانية والاقتصادية في سوريا هو الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل السلطات السورية وحلفائها.[2] عشرات المدن والبلدات السورية مدمرة بشكل شبه كامل، نتيجة القصف الجوي من قبل السلطات السورية وروسيا خلال السنوات الماضية، والذي ألحق أيضاً أضراراً هائلة بالبنى التحتية بما في ذلك المشافي والمدارس والمعامل مما أدى إلى نزوح أكثر من نصف سكان سوريا وساهم بشكل كبير في نقص اليد العاملة وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وانهيار الليرة السورية وتسبب في الأزمة الاقتصادية والإنسانية الحالية. أي أنه من الممكن القول بأن العقوبات القطاعية قد تكون ساهمت بتفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية ولكنها بالتأكيد ليست السبب الرئيسي لهذه الأزمة.

4- إننا مع رفع العقوبات القطاعية فقط إذا كان ذلك لا يؤدي إلى استمرار الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان ولا يؤدي إلى توفير الأموال لمن يوجد ضده أدلة موثقة و ذات مصداقية في تقارير حقوقية و دولية تشير إلى تورّطه أو ارتباطه في هذه الانتهاكات ، وعلى أن تتم هذه العملية على أسس من الشفافية والعدالة والديمقراطية. أما رفع العقوبات في الوقت الحالي وبدون وجود أي آليات محاسبة بديلة يعني مكافأة السلطات السورية على جرائمها وإعادة تمويلها. وذلك سيؤدي إلى استمرار الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان، وبشكل خاص الانتهاكات المتعلقة بحق اللاجئين في الملكية وفي العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية، ومن حيث النتيجة سيساعد على إعادة تأهيل جرائم السلطات السورية وتحويل الأنظار عن محاسبة مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

5- نؤكد على أهمية الإبقاء على العقوبات الفردية على نخب رجال الأعمال والكيانات المرتبطة بالسلطات السورية والتي تساهم في دعمها وكذلك أي شخص أو جهة متهمة بارتكاب انتهاكات حقوق إنسان وجرائم دولية في سوريا.

---

[2] على سبيل المثال، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة والخاصة بالجمهورية العربية السورية HRC/34/CRP (شباط ٢٠١٧)، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة والخاصة بالجمهورية العربية السورية، "الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق، التجويع، الاستسلام، الإجلاء" (أيار ٢٠١٨)، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة والخاصة بالجمهورية العربية السورية، "الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، طريق للمضي قدماً" (أذار ٢٠١٨)، منظمة العفو الدولية، "سوريا: إما نرحل أو نموت: التهجير القسري بموجب اتفاقات المصالحة في سوريا"(٢٠١٧).

ثانيا، إن مطالبنا من الدول التي قامت بفرض العقوبات هي:

1. إنه من الضروري أن تعمل الدول التي قامت بفرض عقوبات على السلطات السورية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني السوري، على دراسة العقوبات بشكل دوري ومستمر وموضوعي وذلك لتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها وضمان وجود الآليات المناسبة لتوفير المساعدات الطبية والاغاثية للمدنيين في عموم سوريا بشكل شفاف وفعال دون استفادة منتهكي حقوق الانسان منها.

2. نؤكد على ضرورة قيام الدول التي قامت بفرض العقوبات، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني السوري، بتحديث قوائم العقوبات الفردية بشكل دوري وسريع بإضافة الأشخاص والكيانات الذين يساهمون في دعم السلطات السورية وأي جهة متهمة بارتكاب انتهاكات حقوق إنسان وجرائم دولية في سوريا.

3. نؤكد على أن الأساس في فرض هذه الدول للعقوبات الفردية على الأشخاص والكيانات يجب أن يكون مستنداً على انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان أو المساهمة في دعم الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا من قبل هؤلاء الأشخاص أو الكيانات.

4. فيما يتعلق بالعقوبات القطاعية فلا بد من تقييمها بشكل موضوعي من قبل الدول التي فرضتها، بالتعاون مع المجتمع المدني السوري، والعمل من أجل التأكد من أن العقوبات لا تسبب ضرراً وانتهاكات لحقوق السكان المدنيين في سوريا بل تساهم في حمايتها.

5. نؤكد على ضرورة قيام الدول التي فرضت العقوبات بتبسيط وتسريع وتوحيد إجراءات الحصول على الاستثناءات الإنسانية، وخاصة تلك المتعلقة بتوفير الإغاثة الإنسانية في سوريا أو تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين، وأن يتم تطبيق هذه الاستثناءات بشكل عملي وألا تبقى مجرد استثناءات نظرية على الورق. حيث تتضمن برامج العقوبات العديد من الاستثناءات التي تسمح بتوفير الأموال والموارد الاقتصادية وتوريد بعض المواد الطبية والغذائية الضرورية لتوفير الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدة للسكان المدنيين في سوريا إلا أنه لا يتم تطبيقها بشكل فعال من الناحية العملية.

6. نؤكد على ضرورة قيام الدول التي فرضت العقوبات بضمان عدم استخدام الاستثناءات الإنسانية كوسيلة للتحايل على العقوبات وتوفير الأموال لمرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، كما حدث من خلال عمليات الشراء والتعاقد التي تقوم بها بعض وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية العاملة في سوريا والتي أدت إلى توفير الأموال لمقربين من السلطات السورية ممن لديهم ارتباطات بانتهاكات لحقوق الإنسان ولعدد من الأفراد والكيانات المشمولين بقوائم العقوبات بسبب انتهاكاتهم.

7. نؤكد على ضرورة قيام الدول التي فرضت العقوبات باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية للتأكد من تطبيق العقوبات المالية والمصرفية بشكل دقيق وصحيح دون إلحاق أي ضرر بعموم السوريين أفراداً ومؤسسات. حيث تقوم العديد من المصارف والمؤسسات المالية بفرض قيود على التعامل مع السوريين، وأحياناً تمنع التعامل معهم نهائياً من باب تجنب أعباء التقصي والبحث عن النطاق الحقيقي للعقوبات، مما يتجاوز نطاق العقوبات ويلحق ضرراً بحقوق الأفراد والمؤسسات الغير مشمولين أساساً بها.

8. نطالب جميع الدول التي فرضت العقوبات أن تقوم باستخدام هذه العقوبات كجزء من نهج متكامل وشامل يتضمن ممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية التي من شأنها الدفع باتجاه تحقيق العدالة الانتقالية والسعي نحو الإنتقال الديمقراطي الفعلي

والحقيقي الذي يؤسس لسلام مستدام في سوريا، فالعقوبات وحدها غير قادرة على تحقيق هذه الأهداف ما لم تترافق بضغط دبلوماسي وسياسي من قبل الدول التي فرضتها.

9. نؤكد على ضرورة قيام الدول التي فرضت العقوبات باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان عدم استخدام بعض الدول كملاذات آمنة من قبل الأشخاص السوريين المشمولين بالعقوبات، بما يشمل مطالبة الدول التي تستخدم كملاذات آمنة بالحجز على الأموال والأصول العائدة لأشخاص مشمولين بالعقوبات. حيث قام العديد من رجال الأعمال السوريين المشمولين بالعقوبات لارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا (أو دعمهم لهذه الانتهاكات)، بتأسيس شركات خارج سوريا وكذلك بنقل جزء من أموالهم واستثماراتهم إلى دول أخرى للتحايل على العقوبات.

ثالثا، من جهتنا نحن كمنظمات مجتمع مدني:

1. نؤكد على أهمية العمل سوياً كمنظمات مجتمع مدني سوري من أجل فتح قنوات للتواصل والحوار مع الدول المسؤولة عن فرض وتنفيذ ومراجعة العقوبات المفروضة على سوريا، وخاصة الجهات الأمريكية والأوروبية. إن الانخراط في حوار موضوعي مع الدول المسؤولة عن فرض العقوبات سيساعد في إعطائنا فهماً أكثر شمولاً لبرامج العقوبات وآليات فرضها وتنفيذها، ومن حيث النتيجة سيساعدنا في تقييم ومراقبة فعالية العقوبات والتأكد من عدم مساهمتها في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا بل في تعزيزها وتحقيق المواقف المذكورة أعلاه.

2. نؤكد على أنه يجب أن يكون لدينا بيانات وإحصاءات دقيقة عن واقع العقوبات وأن نكون قادرين على التمييز بين ما هو حقيقي وبين ما يتم الترويج له من خلال البروباغندا عندما نتعامل مع ملف العقوبات سواء من خلال برامجنا أو من خلال المناصرة. بالإضافة إلى القيام بالمزيد من التحقيق والتحليل والدراسة وفق منهجية واضحة وعدم الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات، وكذلك عدم إهمال أي ادعاءات أو مخاوف فيما يتعلق بالعقوبات وإنما التحقيق في هذه الادعاءات والمخاوف للتأكد من صحتها.

3. نؤكد على ضرورة العمل معاً كمنظمات مجتمع مدني سوري من أجل محاربة جميع الأفكار الخاطئة فيما يتعلق بالعقوبات، حيث تقوم السلطات السورية وحلفائها باستغلال ذلك من أجل الترويج بأن العقوبات هي السبب الرئيسي لكل ما يحصل في سوريا بهدف تحويل الأنظار عن الأسباب الحقيقية للأزمة الإنسانية في سوريا.

وقعت المنظمات التالية على هذه الرؤية

- *Americans for Free Syria*
- *Badael بدائل*
- *Baytna / بيتنا*
- *Human Rights Guardians / حماة حقوق الإنسان*
- *Jusoor / جسور*
- *Kesh Malek / كش ملك*
- *Local Administration Councils Unit (LACU) / وحدة المجالس المحلية*
- *Local Development & Small-Projects Support (LDSPS) / مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة*
- *Save the Rest Campaign / حملة أنقذوا البقية*
- *Shaml Coalition / تحالف شمل*
- *Syria Civil Defense (White Helmets) / الدفاع المدني السوري*
- *Syrian Network for Human Rights / الشبكة السورية لحقوق الإنسان*
- *Syrian British Council*
- *Syrian American Council*
- *The Day After (TDA) / اليوم التالي*
- *The Syrian Legal Development Programme / البرنامج السوري للتطوير القانوني*
- *The Syria Campaign / حملة من أجل سوريا*
- *The Syrian league for human rights and accountability / الرابطة السورية لحقوق الإنسان و المساءلة*
- *The Syrian National Commission on Missing Persons and Detainees / الهيئة الوطنية السورية لشؤون المفقودين و المعتقلين*
- *Urnammu / اورنامو*

AMERICANS FOR A FREE SYRIA

BADAEL

BAYTNA بيتنا
Empowering the Future

HUMAN RIGHTS GUARDIANS

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Kesh Malek
كش ملك

وحدة المجالس المحلية
Local Administration Councils Unit

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أنقذوا البقية
Save The Rest

شمل
SHAML
تحالف منظمات المجتمع المدني السوري
Syrian CSOs Coalition

SYRIA CIVIL DEFENSE

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

unammu
Justice and Human Rights

SYRIAN
AMERICAN
COUNCIL

LDSPS
Local development and
small-projects support

SYRIAN
BRITISH
COUNCIL

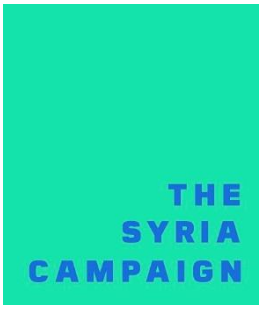
THE
SYRIA
CAMPAIGN

THE DAY AFTER
اليوم التالي

THE SYRIAN LEAGUE FOR HUMAN RIGHTS AND ACCOUNTABILITY
SLHRA
الرابطة السورية لحقوق الإنسان و المساءلة

SLDP
SYRIAN LEGAL DEVELOPMENT PROGRAMME
البرنامج السوري للتطوير القانوني